

بأقلام المصرفيين العرب



إعداد: الأستاذ علي بدران
مدير بنك الإنعاش اللبناني - فرع مار الياس

التوريق وإمكانية تطبيقه

في المصارف اللبنانية

في سياق الحديث عن «التوريق أو التسنيد»، كأداة مصرفية حديثة، وباعتبارها مصدراً رئيسياً من مصادر التمويل، رأى الأستاذ علي بدران، مدير فرع لبنك الإنعاش اللبناني في هذه المقالة، أنه مع تصاعد أهمية هذه الأداة المصرفية على المستوى العالمي، فإن دخول التوريق إلى السوق المالية اللبنانية يكتسب أهمية بالغة خلال المرحلة المقبلة لإعادة الإعمار، كونه يسمح بطرح أوراق مالية من سندات وأسهم، الأمر الذي ينشط من هذه السوق.

ويوضح الأستاذ بدران أن تحوّل المصارف نحو توريق قروضها يحتاج إلى سوق مالية نشطة وفعالية وأن ذلك يمكن تحقيقه إذا ما استمر تدفق الاستثمارات الخارجية إلى لبنان.

وأشار إلى وجود بعض العوائق التي تحول دون تادية السوق المالية عملها في لبنان بالشكل السليم، كالقيود الجمة التي وضعها مصرف لبنان على بيع وشراء الأسهم، وبالتالي الافتقار إلى التقنيات والأجهزة الالكترونية المتطورة التي توفر المعلومات الآنية للمستثمر عن أسعار السندات والأسهم والعملات وغيرها. أضف إلى ذلك طبيعة التسليفات والقروض في المصارف اللبنانية وافتقار هذه الأخيرة إلى الخبرات في مجال صناعة التوريق.

وفيما يلي نص المقالة:

متحركة إلى أصول سائلة وأقل مخاطرة، أي من صيغة القرض المصرفي إلى صيغة الأوراق المالية لا سيما السندات والأسهم التي تتجاوز الحدود الجغرافية والقومية.

ولا يزال القطاع المصرفي في لبنان الأكثر تطوراً بين سائر القطاعات الاقتصادية، ويلاحظ ذلك من خلال تحوّل المصارف اللبنانية من التسهيلات التجارية العادية إلى تسهيلات مخصصة للاستثمار الرأسمالي. وتأتي هنا أهمية توريق القروض لتبني لنا مبرراته ومزاياه، والمشاكل المطلوب تذليلها لتعزيز

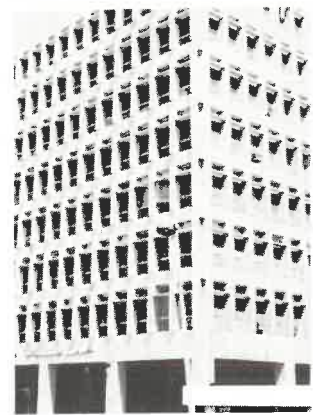
وفي الفترة الأخيرة بدأت المصارف اللبنانية الاهتمام بمسألة التحوّل عن الأعمال التقليدية للمصارف التجارية باتجاه القيام بأعمال استثمارية وشاملة إلى جانب أعمالها السابقة كي تستطيع مواكبة التحولات المالية العالمية في هذا المجال، وقد برزت أهمية التوريق في المصارف كأداة لتحريك القروض من ميزانياتها العمومية والتخلّص من الاحتفاظ بمخصّص الديون المشكوك في تحصيلها، وبالتالي يعاد استخدامها في منح قروض وتوظيفات جديدة وتحويلها من قروض جامدة غير

يعتبر «التوريق» (SECURITIZATION) من أهم التطورات المالية الدولية الحديثة التي ظهرت اعتباراً من نهاية الثمانينات كمصدر رئيسي من مصادر التمويل الحديث. إذ يعيش التمويل الدولي تحوّلًا جذرياً ليركّز على دور الأوراق المالية من خلال إصدار الأسهم والسندات وتداولها في أسواق المال بعد تخلي المقرضين الأصليين عن حقوقهم المالية لصالح الآخرين.

وقد أخذت ظاهرة التوريق أو التسنيد تنتشر وتتزايد خصوصاً بعد تصاعد أهمية البنود خارج الميزانية.

ونجد في المقابل أن أغلب المصارف تملك حجماً هاماً من الودائع تحت الطلب أو المجمدة لأجل قصيرة، والتي من الصعب تجميدها في تسليفات طويلة الأجل، قد يصعب توريقها في السوق المالي بسبب ارتفاع كلفتها وقد تسبب خسائر كبيرة عند تحويلها إلى أوراق مالية. وتتمثل حسنات التسليف قصير الأجل في تعزيز تداول الأموال بين الشركات والمؤسسات والأفراد مما يعزز من حركة الرساميل المتداولة في السوق النقدية.

هذا مع العلم أن قانون النقد والتسليف لم يمنع المصارف من الاستثمار في القروض المتوسطة أو طويلة الأجل. لكن أكثر موارد المصارف هي قصيرة الأجل ومن الصعب توجيهها إلى استثمارات في



مصرف لبنان

عمليات طويلة الأجل بالرغم من الحاجة المتعاظمة إليها. ومن ناحية أخرى، فإن التوسع في عمليات الإقراض المصرفي يستلزم التوريق لهذه القروض التي تحتاج بدورها إلى سوق مالية وبورصة لتداول هذه السندات والحصول على السيولة عن طريق بيعها.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب التسليفات والقروض في المصارف اللبنانية عن طريق الحساب الجاري المدين الذي يخضع لإرادة طرفيه اللذين يعود لهما رسم حدوده ومده ومدته، ويشمل كل الديون التي تنشأ بين طرفيه وهذا ما يعرف بمبدأ عمومية الحساب الجاري.

ووفقاً للمادة ٣٠٥ من قانون التجارة

اللبناني، فالحساب الجاري يجب أن يوقف ويصفى في الأجل المحددة بموجب العقد وإلا ففي نهاية كل نصف سنة، ويؤلف الرصيد الباقي ديناً صافياً محرراً ومستحق الأداء ابتداء من يوم التصفية وتوجب عليه فائدة ضمن المعدل المعين في الحساب الجاري.

ونلاحظ أن هناك نسبة كبيرة من هذه الحسابات مشكوك بها لأسباب عديدة، منها تجميد الحساب المدين الأمر الذي يدل على عدم قدرة صاحبه على التسديد. وكلما زادت مدة تجميد الحساب كلما ارتفعت نسبة المخاطر بعدم التسديد. أضف إلى ذلك أن تلك الديون لا تخدم نفسها أي أن أصحابها غير قادرين على دفع الفوائد المدينة والعملات التي قد تكون مضمونة أحياناً بضمانة عقارية، لكن الضمانة الفعلية هي التدفقات النقدية للمشروع ومدى نجاحه. فالتسديد يتم عبر التدفقات وليس عبر اتخاذ قرار منح التسهيلات لأن ذلك قد يورط المصرف بديون تسبب خسائر عند توريقها.

حادثة مفهوم التوريق لدى المصارف اللبنانية:

تفتقر الساحة اللبنانية إلى الخبراء والشركات المتخصصة في الوساطة المالية وفي صناعة التوريق بالإضافة لفقدان الوعي الاستثماري الذي لا يزال مشدوداً إلى أدوات اندخارية أخرى كبناء العقارات السكنية وإنشاء المشاريع الفردية. كما تفتقر هذه السوق إلى الأدوات الاستثمارية كصناديق الاستثمار وشركات الاستثمار المالي. فعملية التوريق تتطلب خبرات جمة وثقافة عالية بأسواق المال وكيفية العمل فيها. فالمستثمر عادة يبحث عن العوائد المالية وعن الأوراق ذات النوعية العالية المستندة للموجودات التي تحظى بالتقييم الجيد وهذا ما يوفره التوريق بتقديمه إصدارات مبنية على أنها ضمن الشرائح الائتمانية الممتازة (AAA) أو (AA)، وبسبب إصرار مكاتب المعلومات الائتمانية على توفير الحماية العالية

للمستثمرين. وهكذا استطاعت (MERRILL LYNCH) بيع إصدار من الأوراق مستندة إلى رهونات عقارية تملكها مؤسسات أشهر إفلاسها لأن الإصدار قد تمت حمايته بالضمان حتى أصبح موبواً على أنه من الشريحة الممتازة.

لذلك من الضروري إعطاء موضوع التوريق أهمية كبيرة بالرغم من بعض العقبات التي قد تقف في الطريق وذلك للتخلص من الديون المشكوك فيها والجامدة التي يؤخذ عليها مخصصات باستمرار وبالتالي تحويلها إلى سيولة حسب نسب مخاطر كل دين. إلى ذلك تستطيع المصارف التوسع في إقراضها من خارج ميزانياتها العمومية، وذلك من خلال توريق جزء هام من تمويلاتها وتحويلها نحو سوق الاقتراض الحكومي من خلال سندات الخزينة وشهادات الإيداع مما يشجع صناعة التوريق.

وبالتالي فإن مواجهة الثغرات في القطاع المصرفي تكون عبر قيام سوق مالية متعددة الأدوات، وإصدار الأوراق المالية عن طريق التوريق لسد احتياجات لبنان من التمويل الأطول أجلاً عبر الأسواق المالية الخاصة بالسندات والأسهم مما يؤدي إلى خلق صناعة مصرفية جديدة.

وكذلك يجب القيام بدراسة موضوعية للقروض والسلف وتصنيفها وفقاً لمخاطرها وأوضاع الزبائن المدينين وتسييد تلك السلف الجامدة وغير المتحركة حتى ولو أدى ذلك إلى خسارة نسبة معينة منها. فمن الأفضل استعمال السيولة في قروض وسلف مضمونة بدل تدوير هذه الحسابات كي لا تكون بعض الأرباح دفترية دون تحصيل فعلي.

ويمكننا القول نهاية بأن للتوريق أهمية خاصة بالنسبة إلى لبنان خصوصاً خلال المرحلة الحالية من حيث الإعمار والبناء، وأصبح قيام سوق مالية متطورة، أي سوق ثانوية ناشطة ومنظمة، في لبنان أمر ضروري جداً ودخول أسهم الشركات اللبنانية الناجحة هذه السوق ■

مخاطر ما حصل في أزمة سوق «المناخ» في الكويت حيث كانت أرقام ميزانيات عدد كبير من الشركات غامضة ومجهولة، وكانت الشركات تجري عمليات غير قانونية كبير أسهم سوق المناخ مقابل شيكات آجلة لأشهر أو سنوات وكانت تتم المضاربة على الأسهم المباعة بمبالغ وهمية.

طبيعة التسليف المصرفي:

أما العائق الثاني لعملية التوريق في لبنان، فهو طبيعة التسليفات والقروض اللبنانية، إذ أن القروض والتسليفات في لبنان تتم عن طريق الحساب الجاري المدين، وأحياناً تقتزن هذه التسهيلات المالية بعدم وجود الضمانات الكافية لتسديد هذا الحساب، الأمر الذي قد

التوظيف الاستثماري لدى اللبنانيين والعرب وبعض الأجانب.

ومن هذه العوائق:

١ - صعوبة انتقال الأسهم بين الشركات المساهمة في لبنان ووجود قيود صعبة خصوصاً بالنسبة للمصارف، فعملية تملك الأسهم مصرف لبنان مع العلم أن المصارف وشركات التأمين تشكل ما لا يقل عن ٥٠٪ من حجم المبادلات في السوق المالي. أضف إلى ذلك الصبغة العائلية لأغلب الشركات المساهمة اللبنانية على عكس ما هو سائد في أغلب الدول المتقدمة.

٢ - تنظيم عمليات السوق ودقتها وتعدد الشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية وبالتالي تعدد الأوراق المالية التي يجري تداولها وحجم تلك الأموال وانتظام المعاملات عن طريق استعمال المعلوماتية المتطورة ووجود عملاء نشطين من الذين يتحلون بالسمعة المالية الجيدة وذلك من أجل وضوح المعلومات وسهولة إنجاز المعاملات بطريقة صادقة. لكن استعمال المعلوماتية المتطورة يتطلب وسائل اتصال معاصرة للتطورات التقنية الحاصلة وهذا لا يزال غير متوافر لغاية اليوم في لبنان بسبب تردي شبكة الهاتف وعدم قدرة الهاتف الخليوي أو تأخره عن العمل، وعدم توافر شبكة الاتصالات بين المناطق.

ولا تخفي أهمية أن السوق المالية يجب أن تتمتع بأفضل شروط التقنيات والأنظمة الالكترونية والمعلوماتية لتوفير المعلومات المطلوبة عن أسعار السندات والأسهم والمعادن والسلع والعملات وتكون في متناول المستثمر. إذ يجب توفير المعلومات الكافية للمستثمر عن الشركة التي تشترك في عمل السوق المالية كوجوب التزام نشر الميزانيات كل سنة أو أقل مرفقة بالبيانات المالية الكافية لتبيان التزامات الشركة إضافة إلى إيجاد النظام المحاسبي الشامل والتفصيلي بموجبات القواعد العامة للتدقيق. وتعتبر هذه الإجراءات ضرورية من أجل تجنب السوق المالية المحلية

صناعة التوريق والوقوف بشكل مفصل على العوائق التي تؤخر أو تمنع في حالات معينة التوريق في لبنان، فهل هناك إمكانية لتطبيقه؟ وما يتطلب ذلك؟ إن القطاع المصرفي هو أحد العناصر المحركة للسوق النقدية في لبنان، وقد استطاعت المصارف اللبنانية في الفترة الماضية الاستمرار والصمود والمحافظة على سمعة لبنان المصرفية في العالم بالرغم من كل ما عانته خلال الأحداث. لكن ذلك لا يكفي لمواجهة المرحلة الحالية والمقبلة في المنطقة، فالمصارف الدولية لم تعد مصارف تجارية وظيقتها التسليف والقيام بالأعمال التقليدية للعمل المصرفي بل أصبحت تكتلات مالية ومصرفية عملاقة تقوم بأعمال الوساطة المالية.

لذلك يجب تغيير النمط المصرفي وتطوير الأساليب عن طريق إدخال أدوات تدفق رؤوس الأموال الذي بدأ منذ أوائل ١٩٩٤ بشكل ملحوظ والذي من شأنه تعزيز الموارد المصرفية المتاحة والموجهة نحو العمل على تطوير قنوات الاستثمار واستقطاب الاستثمارات في الخارج.

الحاجة إلى سوق مالية نشطة ومنظمة:

إن من أهم دواعي قيام السوق المالية وتنشيطها هو استمرار التدفق المالي والاستثماري إلى لبنان، وذلك واضح من خلال ميزان المدفوعات الذي حقق فائضاً في نهاية ١٩٩٤، وتطور التشريع والرقابة على هذه الأسواق لتتفاعل مع الأسواق الدولية والإقليمية وتكون مفتوحة عليها، حيث أن نشاط السوق المالي يتأثر كثيراً بالثقة بالمؤسسات والشركات العاملة.

المطلوب إذاً للبدء بعملية التوريق قيام السوق المالية الفعلية في بيروت لاستيعاب الأدوات الجدية والتزود بالوسائل الحديثة والخبرات الجيدة. لكن هناك عوائق لا تزال قائمة تمنع هذه السوق المالية من عملها بالشكل المطلوب، على الرغم من الخطوات الكبيرة التي أنجزت على صعيد سندات الخزينة وأسهم الشركة العقارية «سوليدير» التي استقطبت



يترتب عليه بروز مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها، فعملية التوريق هي عبارة عن عملية إعادة تدوير - استعمال القرض لإيجاد مصادر سيولة جديدة مكان القرض السيء بعد تسديده بنسبة مئوية معينة، أو تسديد الرهونات والقروض وإنشاء سوق ثانوي لها. إن طبيعة القروض والسلف التجارية هي قصيرة الأجل أي لمدة سنة واحدة وفي مطلق الأحوال لا تتجاوز السنتين، علماً أن هذه المدة معتمدة معياراً لتصنيف قروض المصارف ذات الأجل القصير. أما التسليفات الحالية في معظم المصارف اللبنانية فنجد أن مدتها مفتوحة وغير محددة، وقد تصل إلى أبعد من سنتين

المحتويات



ثقافة مصرفية

- صندوق استثمار «البنك الأهلي المصري» الأول (ذو العائد التراكمي) ٢٩

ندوات ومؤتمرات عربية

- مؤتمر «التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية» ٥٧

تقنيات وكمبيوتر

- الرجل الآلي يشيد مباني المصارف - د. ماجدة قبيسي ٥٩

Financial Studies

- «The Renaissance of Beirut's financial Markets» - Dr. Nasser Saidi ٧٠

كلمة العدد

- «التوريق وجدواه للعمل المصرفي والمالي العربي» ٥

نشاط الاتحاد

- ندوة مصرفية حول: «الرقابة والتدقيق المصرفي والمالي في ظل التطورات الحديثة». ٦

أخبار مالية

أخبار المصارف

مقابلات مصرفية

- معالي الدكتور صابر محمد حسن محافظ بنك السودان: «تركز على تطوير الجهاز المصرفي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي في هذه المرحلة» ٢٤

الملف

- «التوريق كأداة مالية حديثة» ١٦

دراسات مصرفية

- الخلفية العلمية والعملية للتوريق - د. خالد أمين عبد الله ٣٤
- التجربة الأردنية في مجال ضمان القروض - د. جمال صلاح ٤١

بأقلام المصرفيين العرب

- الأسواق المالية القادمة ملتزمة في المحيط الهادئ - دروس وعبر (الجزء الرابع) - ٥٢
- ١. رفعت النمر
- التوريق وإمكانية تطبيقه في المصارف اللبنانية - ٣١
- ١. علي بدران

دراسات قانونية مصرفية

- نظرية «غير اللائق» أو «إقفال الحسابات المصرفية في وقت غير مناسب» - د. مالك عبلا ٤٤
- حدود موجب حفظ السرية المصرفية في القانون اللبناني - د. الياس ناصيف ٤٧